المملكة المغربية

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

الوكيل العام للملك رئيس النيابة العامة

وزير العدل

دورية مشتركة عدد:2022/01

18 مايو 2022

إلى السادة:

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها؛

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامين للملك،

الرئيسين الأولين لمحكمتي الاستئناف الإداريتين؛

رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها

رؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها؛

رؤساء المحاكم الإدارية.

الموضوع: حول استقبال أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد، فلا تخفى عليكم العناية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لرعاياه الأوفياء المقيمين بالخارج وتوجيهاته الملكية السامية الرامية إلى الاهتمام الفائق بقضاياهم وإيلاء عناية خاصة لتلبية احتياجاتهم بحكم المدة الزمنية القصيرة التي يقضونها داخل الوطن، وتقديم الخدمات إليهم بكل سرعة ونجاعة، الأمر الذي يستدعي تهييئ الظروف الملائمة لعملية استقبال هذه الشريحة الهامة من المواطنين.

وتتميز عملية الاستقبال هذه السنة بالتحسن الذي تعرفه الوضعية الوبائية في بلادنا ومختلف دول العالم، الأمر الذي سيترتب عنه دون شك إقبال كبير للمغاربة المقيمين بالخارج على بلدهم، من أجل صلة الرحم مع أفراد أسرهم، وقضاء مصالحهم المختلفة بما فيها التي لها صلة بالشأن القضائي، الأمر الذي يتطلب هذه السنة بذل مجهودات مضاعفة للاستجابة لمتطلباتهم وتوفير العناية اللازمة لهم.

وتكريسا لهذه السياسة الوطنية التي ينخرط قطاع العدالة بجميع مكوناته في تجسيدها، فقد تقرر إحداث خلايا مركزية في كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل ورئاسة النيابة العامة، تتولى عملية استقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، لمعالجة طلباتهم ودراسة شكاياتهم وتظلماتهم المرتبطة بقطاع العدالة في مختلف ربوع بلدنا العزيز مع التنسيق المباشر معكم بالمحاكم لتجويد الخدمات وحل مختلف الصعوبات.

وسعيا لتنسيق ظروف الاستقبال وتحسينها، فإننا ندعوكم إلى إحداث خلايا جهوية على مستوى محاكم الاستئناف وخلايا محلية على مستوى المحاكم الابتدائية، تتألف في تركيبتها من قاضي الحكم وقضاة النيابة العامة وموظفين ممن تتوفر فيهم المؤهلات المناسبة لاسيما سعة الصدر والقدرة على حسن الإنصات، تتولى استقبال أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج، ودراسة تظلماتهم وإرشادهم، مع تمكينهم من مختلف الخدمات المتصلة بعملكم بالسرعة والفعالية اللازمة بالتنسيق مع الخلايا الجهوية والمركزية لتذليل المشاكل.

ولإنجاح هذه العملية ندعوكم إلى ما يلي:

- موافاة الخلية المركزية بلائحة أعضاء الخلية الجهوية أو المحلية مع تحديد رقم الهاتف والفاكس المتاح للتنسيق مع القاضي الذي يرأسها؛

- توفير فضاءات لائقة مخصصة لاستقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وتمكين الخلايا المحدثة لهذا الغرض من الموارد البشرية والتقنية واللوجستيكية اللازمة التي تضمن تقديم خدمات جيدة لأفراد الجالية سواء فيما يخص الاستماع أو التوجيه أو الإرشاد مع مراعاة التدابير الاحترازية وشروط السلامة الصحية التي تفرضها الظروف الحالية؛

- العمل على تسريع البت في شكايات أفراد الجالية، وحث الشرطة القضائية على إيلائها العناية اللازمة والتعجيل في إنجاز الأبحاث المتصلة بها؛

- العمل على تعجيل الإجراءات المسطرية الخاصة بقضايا أفراد الجالية والمساهمة بفعالية في تجهيز الملفات المتعلقة بهم، والبت فيها في آجال معقولة وفق ما يقتضيه القانون؛

- إعداد إحصائيات حول عدد أفراد الجالية الذين تم استقبالهم والخدمات التي قدمت لهم وطبيعة شكاياتهم التي تمت معالجتها وذلك إلى غاية 15 شتنبر مع الحرص على موافاتنا قبل شهر أكتوبر بتقرير مفصل مشترك بين الرئاسة والنيابة العامة يوضح نتائج العملية.

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية	**وزير العدل**	**الوكيل العام للملك**
محمد عبد النباوي	**عبد اللطيف وهبي**	**رئيس النيابة العامة**
		م. الحسن الداكي